تحسين حلبي

مشروع الرصيف البحري الأميركي بين النيات والأهداف

في الثامن من شهر آذار الماضي أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن عن قرار ببناء رصيف بحري عائم عند ساحل قطاع غزة لنقل المساعدات الإنسانية الغذائية لسكان القطاع، وكلف الجيش الأميركي بالعمل فوراً في بنائه، وفي العاشر من الشهر ذاته حاول المحلل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت» رون بن يشاي استعراض الأسباب التي دفعت الرئيس الأميركي لبناء هذا الرصيف وحددها على طريقته بالتالي:

أولاً– استقبال كميات كبيرة من مواد المساعدات الإنسانية الغذائية لسكان القطاع بعشرات الأضعاف تنقلها سيارات شاحنة من الرصيف.

ثانياً– مساعدة إسرائيل في نقل المساعدات من موقع الرصيف في شمال القطاع وهو قليل السكان ويتيح لها إدارة التوزيع كما تشاء من دون عوائق ومخاوف.

ثالثاً– إرضاء الجمهور الانتخابي الأميركي وخاصة المسلمين والعرب وإقناعهم بأن هذا المشروع يوجه ضربة لليمين الإسرائيلي المتشدد الذي يتزعمه إيتامار بن غافير وباتسليئيل سموتريتش ويعزز شعبية بايدن.

رابعاً– تقدم واشنطن فرصة لنتنياهو لتحريره من الالتزام بمواقف بن غافير وسموتريتش التي ترفض إدخال المساعدات، وبوساطة هذا المشروع تصبح منظمات المساعدات تحت إشراف سياسة أميركا وإسرائيل.

جميع هذه الأسباب الظاهرية لا تعني شيئاً أمام الشكوك التي يثيرها المشروع بالاتفاق مع الكيان الإسرائيلي وموافقته، لأن الجميع يعرف أن واشنطن تستطيع إعطاء أوامرها لنتنياهو منذ فترة طويلة بفتح معبر غزة من جهة رفح وعدم منع المساعدات أو عرقلتها، بل تستطيع أن تستخدم ميناء أسدود لاستقبال المواد ونقلها براً عبر معبر أبو سالم دونما حاجة لرصيف يستخدم لأهداف أخرى، وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أثناء زيارته إلى تل أبيب في كانون الثاني الماضي قد طلب من المسؤولين الإسرائيليين استقبال مساعدات غذائية عبر البحر من قبرص إلى ميناء أسدود ثم نقلها بالبر عبر بوابة كرم أبو سالم عند حدود القطاع إلى الفلسطينيين، وتحدث مع مسؤولين آخرين أوروبيين وبريطانيين حول الفكرة نفسها لأن أسدود لا تبعد سوى ٢٥ كيلومتراً عن شمال القطاع، وسيصبح النقل بسيارات إسرائيلية سهلاً وبإشراف مباشر أميركي– إسرائيلي، لكن نتنياهو رفض الموافقة لأن هدفه الإستراتيجي هو تهجير أكبر عدد من الفلسطينيين في القطاع عبر معبر رفح تمهيداً لتشتيتهم في دول أخرى ومنع وصول المساعدات لهم لكي يضطروا بموجب اعتقاده إلى التخلي عن بقائهم في أراضيهم، وتراجعت واشنطن عن هذا المشروع المنطقي منذ ذلك الوقت أي خلال ثلاثة أشهر، بانتظار نتائج الاجتياح الإسرائيلي إلى شمال ووسط القطاع وتهجيرهم، وحين أخفق مشروع تهجيرهم أعلنت في آذار عن الرصيف البحري بتمويل قطري من دون أن تتمكن حكومة بنيامين نتنياهو من رفض هذا الدور الأميركي المباشر على ساحل القطاع، وبالمقابل رأت مجلة «كومباس» في ٢٩ آذار الماضي أن شكوكاً كثيرة تحيط بهذا المشروع الأميركي، الذي يضع الأميركيين في منطقة حقول الغاز التابعة للمياه الاقتصادية لقطاع غزة التي لا تبعد عن ساحل القطاع سوى ٣٠ إلى ٣٥ كيلومتراً.

ويذكر أن شركة بريطانية هي التي كشفت عن هذه الحقول عام ١٩٩٩ بتكليف من الرئيس الراحل ياسر عرفات وتبين وجود كميات هائلة وبتكاليف قليلة جداً لاستخراجه، وكان نتنياهو قد أعد اجتماعاً في شهر تشرين الثاني الماضي أثناء الحرب على القطاع مع شركات أوروبية لهذا الغرض أيضاً، لكن وجود أميركا الآن سيغير الصورة، وترى مجلة «كومباس» أن واشنطن تطمح إلى السيطرة على هذا الغاز باتفاق مع الفلسطينيين وقطر، وهذا ما أقلق نتنياهو الذي لا يرغب بوجود قطر وتركيا حليفتها في موضوع الغاز خصوصاً بعد تنفيذ الخطة الأميركية لتطوير الرصيف إلى ميناء كامل بحري قادر على خدمة منصات الغاز والربط بين آسيا وأوروبا وإعطاء واشنطن وجوداً في شرقي المتوسط.

وبهذا الشكل يسعى بايدن إلى منافسة المشروع الصيني المعروف باسم مشروع طريق الحزام الصيني الذي يربط بين آسيا وأوروبا، وربما يستخدم ضغوطه في منطقة، جميع المجاورين فيها من حلفاء أو أصدقاء واشنطن، لفرض مشروع أميركي بإعادة إعمار القطاع المدمر بشكل شبه كامل تساهم فيه أموال الفلسطينيين الناتجة عن حقول الغاز على غرار مشروع مارشال الأميركي الذي أعاد بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية في أوروبا بأموال ألمانيا.

هذه الاحتمالات بدأت تتداولها مصادر كثيرة وتبني عليها مشاريع سياسية لشرق أوسط أميركي– إسرائيلي جديد.

أكدت أن «ناتو» يدفع باتجاه تدهور الوضع في أوروبا.. واستونيا أقرت بوجود عسكريين من الحلف في أوكرانيا

موسكو: واشنطن تمارس ضغوطاً غير مسبوقة لمنع دول من التعامل مع روسيا

المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف (عن الانترنت)

أعلنت الرئاسة الروسية أمس أن العديد من دول العالم تواجه ضغوطاً «غير مسبوقة» من الولايات المتحدة لوقف تعاملات هذه الدول مع روسيا، وشددت من جهة ثانية على أن عدوانية حلف شمال الأطلسي «ناتو» ستؤدي إلى تدهور الوضع العسكري والسياسي في أوروبا، تزامنا مع إقرار وزير الدفاع الإستوني وجود عسكريين من دول الحلف في أوكرانيا.

وأكد المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف أن دولاً كثيرة تواجه ضغوطاً غير مسبوقة من الولايات المتحدة منها التهديد بفرض عقوبات، وذلك لوقف تعاملاتها مع روسيا، وأوضح للصحفيين أمس في موسكو أن البنوك الأرمينية ستتوقف عن قبول بطاقات مير الروسية بداية نيسان الحالي، وذلك لا يعود إلى سياسة يريفان بحد ذاتها بل بسبب الضغوط الأميركية غير المسبوقة، لافتاً إلى أن روسيا وأرمينيا ستواصلان العمل لتفادي المخاطر وتصحيح الوضع في القطاع المصرفي والمناقشات ستستمر حول ذلك، حسب وكالة «نوفوستي».

من جهة ثانية، قال بيسكوف: إن الاتهامات الموجهة لروسيا بوقوفها وراء حالات «متلازمة هافانا» التي أصابت عدداً من الدبلوماسيين الأميركيين العاملين في كوبا لا أساس لها من الصحة، ولم يقدم أحد على الإطلاق أدلة تثبت هذه المزاعم.

وفي سياق منفصل، نفى متحدث الكرملين وجود أي معلومات لديه بشأن مزاعم نقل إيران بيانات إلى روسيا حول تهديدات أمنية قبل الهجوم الإرهابي على «كروكوس سيتي هول»، ورداً على سؤال أحد الصحفيين بشأن نقل إيران «بيانات حول هجوم إرهابي يجري الإعداد له على الأراضي الروسية، قبل أيام قليلة من المأساة التي وقعت في «كروكوس سيتي هول» في الـ٢٢ من آذار المنصرم، قال بيسكوف: «كلا، لا أعرف أي شيء عن هذا».

في الأثناء، أكدت موسكو أن أوكرانيا تلعب دور ساحة قتال متقدمة لحلف شمال الأطلسي «ناتو» ضد روسيا بينما يقوم الغرب بمهام الجبهة الخلفية، إذ قال رئيس الوفد الروسي المشارك في محادثات الأمن العسكري ومراقبة التسلح في فيينا قسطنطين غافريلوف لوكالة «سبوتنيك» أمس: «تواجه روسيا التكتل العسكري الصناعي المشترك بين «الناتو» وأوكرانيا الذي تقوم فيه أوكرانيا بدور ساحة المعركة وأداة الكفاح المسلح ضد روسيا على حين تؤدي البلدان الغربية مهام المقر الرئيسي والجبهة الخلفية ومورد الأسلحة والاستخبارات وتعليمات الاستهداف»، واعتبر غافريلوف أن سياسة «ناتو» العدوانية تجاه روسيا ستؤدي إلى تدهور كامل للوضع العسكري السياسي في أوروبا في المستقبل.

جاء ذلك بينما، أكد وزير الدفاع الإستوني هانو بيفكور وجود عسكريين من جميع الدول الأعضاء في «ناتو» في أوكرانيا، وقال في مقابلة مع صحيفة «دي بريس» النمساوية: «الحقيقة هي أن كل دولة عضو في «الناتو» لديها أفراد عسكريون في أوكرانيا، مثل الملحقين العسكريين أو الأفراد الذين يسافرون إلى أوكرانيا من وقت لآخر»، حسبما نقلت وكالة «تاس».

وأضاف: «نقوم بتدريب الأوكرانيين في بريطانيا، وقد تم تدريب ١٥٠٠ جندي أوكراني هنا في إستونيا، وعدد كبير في بولندا، والسؤال هو ما إذا كان بوسعنا أن نقوم بالشيء نفسه في أوكرانيا لتسريع عملية التدريب، لأن كل رحلة عبر الحدود تستغرق وقتاً، لكن هذا لا يعني أن الجنود الأوروبيين سيقاتلون في الخنادق بأوكرانيا، لقد تم استبعاد هذا الخيار»، وأوضح بيفكور أن تصريحات الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بشأن إرسال قوات إلى أوكرانيا «تتعلق بشكل أساسي بمجال التدريب».

وأدلى الرئيس الفرنسي بعدة تصريحات حادة أعلن فيها عن تشكيل «التحالف التاسع» لتزويد أوكرانيا بصواريخ متوسطة وطويلة المدى، ووعد بأن باريس ستبذل قصارى جهدها لمنع روسيا «من الانتصار في هذه الحرب»، وأكد أن فرنسا ليس لديها «حدود أو خطوط حمر» في مساعدة أوكرانيا، مؤكداً أنه لا ينبغي «استبعاد» إرسال قوات غربية إلى أوكرانيا.

وامام هذه التطورات، أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا أن روسيا تعتزم اللجوء إلى المحاكم الدولية فيما يتعلق بمطالبها حول مكافحة الإرهاب في أوكرانيا، وقالت وفق «سبوتنيك»: إن «روسيا تعتزم اللجوء إلى المحاكم الدولية بخصوص العملية الإرهابية في مجمع كروكوس، ويجري الآن إعداد الوثائق ذات الصلة للمرور بالإجراءات الإلزامية المناسبة وصولاً إلى تحقيق المطالب بمعاقبة المتورطين».

وأشارت زاخاروفا إلى أن «نظام كييف اتبع عمداً طريق الإرهاب والتطرف، والسلطات الأوكرانية لم تدرك فداحة مثل هذه الأعمال»، لافتة إلى أنه لا يزال من غير المعروف ما إذا كان قرار دعم الأعمال الإرهابية قد تم اتخاذه تحت تأثير دول أجنبية أو من سلطات كييف بشكل مستقل، وأوضحت أنه «كان لدى نظام كييف الوقت لتسوية الأمر وفهم ضخامة خطواتهم، لكنهم اتخذوا طريقاً مختلفاً».

بموازاة ذلك، أعلنت وزارة الداخلية الروسية أنها أنهت العمل على إعداد مشروع يشدد الرقابة في مجال الهجرة في البلاد، يتضمن تخفيض مدة الإقامة المؤقتة للأجانب إلى ٩٠ يوماً، وقالت المتحدثة باسم الوزارة إيرينا فولك: «من بين التدابير المتخذة تقليل فترة الإقامة المؤقتة للأجانب إلى ٩٠ يوماً خلال السنة التقويمية»، وأضافت: «من المخطط أيضاً تعزيز الرقابة على أصحاب العمل الذين يوظفون مواطنين أجانب»، حسب «نوفوستي».

وتابعت: «من المخطط أيضاً تعزيز الرقابة على أصحاب العمل الذين يوظفون مواطنين أجانب، فضلا عن فرض حظر على الوكالات الحكومية والمنظمات والأفراد والكيانات القانونية «تقديم أي خدمات لمنتهكي تشريعات الهجرة» فضلاً عن قرارات أخرى تهدف إلى تبسيط وجود المواطنين الأجانب في أراضي روسيا».

في الأثناء، أفاد متحدث باسم الأمن الداخلي في مدينة فورونيج الواقعة على بعد ٥٠٠ كيلومتر جنوب شرق موسكو بوقوع انفجار صباح أمس الإثنين في أحد مقاهي المدينة، وقال وفق «نوفوستي»: «تلقى قسم الشرطة رقم ٦ بلاغاً بتحطم نوافذ الواجهات في أحد المقاهي في شارع لينين، وأعقب ذلك انفجار داخل المبنى»، وأضاف: إن أفراد الأمن يعملون حالياً على معرفة ملابسات الحادث، من دون إعطاء مزيد من التفاصيل.

وكالات

غريفيث طالب بوقف محاولات الكيان طرد «أونروا» من غزة

إيران: لإجراء تحقيق دولي في جرائم الاحتلال بمجمع الشفاء الطبي

وكالات

الانتخابات بمثابة زلزال سيعيد رسم السياسة الداخلية بتركيا

«الشعب الجمهوري» احتفظ بمواقعه وانتزع عشر بلديات من «العدالة والتنمية»

عمدة إسطنبول ومرشح حزب الشعب الجمهوري المعارض أكرم إمام أوغلو مع زوجته بعد إعلان نتائج الانتخابات (أ ف ب)

وحصل حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، وفق «سكاي» على ٣٧،١ بالمئة من الأصوات في انتخابات رئاسة البلديات؛ ليصبح الحزب الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات لأول مرة منذ ٤٧ عاماً بعد انتخابات عام ١٩٧٧، عندما حصل على ٤١ بالمئة من الأصوات، فيما حل حزب العدالة والتنمية ثانياً بنسبة ٣٥،٩ بالمئة.

ونتيجة لما سبق، أصبح «الشعب الجمهوري» المسيطر في وسط الأناضول وبحر إيجه ومعظم منطقة مرمرة لأول مرة منذ فترة طويلة جداً، كما تم انتخاب مرشحي الحزب كرؤساء بلديات في مانيسا وأفيون قره حصار، وفي التقسيم الإداري خلال هذه الانتخابات، زاد عدد البلديات الكبرى من ١١ إلى ١٥، ولكن انخفض عدد البلديات الحضرية التابعة لحزب العدالة

الناخب التركي «قرر توجيه تحذير شديد القوة لأردوغان هذه المرة، فيما توّج أكرم إمام أوغلو نفسه اليوم كأقوى زعيم معارض في حقبة العدالة والتنمية»، أما الأمل الباقي أمام هذا الحزب للبقاء في الحكم فهو «إنجاح خطة التعافي الاقتصادي قبل الربع الأخير من ولاية أردوغان الحالية»، كما رأى علوش.

وكالات

الوطن
www.alwatan.sy
رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
مدير التحرير: جانبلات شكاي
المدير الفني: لارا توما
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠-٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١-٠٣١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨-٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨-٠٤١
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٢٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ – فاكس: ٢٣١٣٠٩٠-٠٤٣

أكدت أن الاحتلال ارتكب جرائمه في مجمع الشفاء بدعم أميركي

المقاومة الفلسطينية توقع العديد من جنود العدو بين قتيل وجريح

وكالات

علي عدنان إبراهيم

«الجبهة الثامنة» تشتعل ضد نتنياهو

البحرين: موقفنا الداعم لفلسطين وشعبها في إقامة دولته المستقلة ثابت

أكد أن سيناريو سيئاً ينتظر قطاع الطاقة في الكيان إذا اندلعت حرب مع حزب الله

إعلام إسرائيلي: الجيش يطلق النار عمداً على المدنيين في قطاع غزّة

وكالات

«وول ستريت»: مخاوف أميركية حيال تبادل معلومات مع إسرائيل

وكالات

MEDAIR

إعلان عن مناقصة مفتوحة

MEDAIR

National Open Tender advertisement notice

ITB Reference: LP-DCO-24-015

Damascus, SAR
April 01, 2024

MEDAIR is an independent, international humanitarian organization founded in 1989, whose aim is to respond to crisis situations by running relief and rehabilitation projects. MEDAIR has provided life-saving assistance and alleviated suffering for millions of vulnerable people across the world and approved to work in the Syrian Arab Republic since 2014 in cooperation with the Syrian Arab Red Crescent.

MEDAIR Syria Country Program is launching a National Open Tender for the further signature of One Year Framework Agreement for the Provision of Assistive Devices and Special Hygiene Kits, in their framework of humanitarian programs.

Bidding documents and conditions can be obtained by the interested parties from MEDAIR sending a formal written request to the following email address SYR-RFQ-Bids@medair.org, between 09:00 AM till 04:00 PM starting from April 1st, 2024 till May 9th, 2024.

Offer submission instructions are detailed in the tender dossier.

Address: Ahmad Shawki St, Al Jahez Garden Abu Roummaneh, Damascus, SAR
Deadline for tender submissions: May 9, 2024 by 04:00 PM Damascus time.
Currency: Bid must be submitted only in Syrian Pounds

Offers to be submitted only in sealed envelopes to the given address.